النفط ... هل هو نعمة أكبر من اللازم ؟

الدكتور احمد الحسيني*

ان تحديد دور أي بلد جيوستراتيجيا يعتمد على الامكانات المتاحة والميزات النسبية لذلك البلد ، فضلا عن موقعه ضمن الدائرة الاقليمية المحيطة به . وبحسب الدراسات الجيولوجية الحديثة فان العراق يحتوي على حوالي (530) تركيبا جيولوجيا مما يؤشر وبقوة وجود كم نفطي هائل ، وبحسب التقارير الصادرة من وزارتي النفط ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي لم يحفر من هذه التراكيب سوى (115) تركيبا من بينها (71) تركيباً ثبت احتوائها على احتياطيات نفطية هائلة تتوزع على كثير من الحقول ، اذ تبلغ الحقول العراقية المكتشفة بحسب الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ووزارة النفط حوالي (71) حقلا لم يستغل منها سوى (27) حقلاً من بينها (10) حقول عملاقة تعد البوابة الذهبية لمصادر تمويل الاقتصاد العراقي .

وتتوقع إستراتيجية الموازنة الاتحادية (2014–2016) أن يزداد انتاج وتصدير النفط الخام العراقي من (2.9) مليون برميل في اليوم إلى (3) مليون برميل في اليوم عام 2014 و(3.85) مليون برميل في اليوم عام 2015 و(4.65) مليون برميل في اليوم عام 2016 ، وبالتأكيد فان هذه التوقعات قد بنيت على أساس تنفيذ البرنامج الاستثماري المرتبط بنجاح جولات التراخيص النفطية والعقود المبرمة من قبل وزارة النفط العراقية مع الشركات العالمية العاملة في العراق ، ووفقاً لهذه التوقعات فأنه من المتوقع أن تزداد إيرادات النفط الخام المصدر إلى الخارج من (111,078,990) مليار دينار عراقي عام 2013 إلى (134,060,850) مليار دينار عراقي عام 2014 و (147,466,935) مليار دينار عراقي عام 2015 وصولا إلى (178,109,415) مليار دينار عراقي عام 2016 في ظل سعر تحوطي للبرميل المصدر من النفط الخام يبلغ (90) دولار أمريكي للبرميل المصدر .

للوهلة الأولى تبدو هذه الأرقام مشجعة وداعمة لتوجهات الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق نمو مستهدف للناتج المحلي الاجمالي يبلغ (9%) سنويا ، ولكن قد لا يكون الطريق أمام

* عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

الحكومة معبدا ومفروشا بورود الغار ! فقد اشارت دراسة اصدرها صندوق النقد الدولي مؤخرا إلى ان " غالباً ماتكون لدى البلدان الغنية بالموارد بنية تحتية اضعف من البنية التحتية للبلدان غير الغنية بالموارد ، وفي الحقيقة فان هذا الاستنتاج الذي توصلت له الدراسة سابقة الذكر قد يعطي دلالات وتفسيرات واضحة المعالم للأداء الاقتصادي العراقي المخيب للأمال .

مما تقدم ومن الناحية الفكرية الاقتصادية هناك عدة تفسيرات تجعلنا نعتقد بان النفط هو نعمة أكبر من اللازم في ظل البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي تهيمن على المناخ العراقي !!! ، فعادة البلدان التي توصف بان لديها وفرة في الثروات الطبيعية ، فان قطاع الموارد الطبيعية (النفط مثلا) يخنق قطاعات الصادرات الاخرى من خلال رفع سقف الاسعار المحلية مما يسبب اضرار بالغة في القدرة التنافسية فيما يعرف في الادبيات الاقتصادية باسم (اثر المرض الهولندي) ، وهناك تفسير آخر يذهب بالقول ان زيادة حالات تقلب الاسعار الدولية للنفط الخام بسبب حالات ظروف العرض والطلب الدوليين أو بسبب ارتدادات الازمات المالية والاقتصادية كما حصل في الازمة المالية العالمية الاخيرة تزيد من صعوبات صنع السياسة الاقتصادية ورسم ملامحها ، أما الرأي الآخر فيؤكد بان النقود التي تأتي بسهولة من قطاع الموارد الطبيعية تنشئ تحديات متوسطة وطويلة الامد في مجال الحوكمة ويمكن ان تضعف من الاداء الاقتصادي للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية مما يزيد من مخاطر نشوب صراعات عرقية ومذهبية وقومية وتهيئة مناخ استثماري معاكس .

مما تقدم يصبح من الضروري جدا أن تكون الغاية الجوهرية للاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية ومنها العراق هو تحويل جزء من مواردها المالية كأن تكون نسبة (10%–15%) والمتأتية من انتاج وتصدير المورد الطبيعي القابل للنفاد إلى اصول تستثمر في رأس المال البشري أو أصول مالية اجنبية تولد دخلا مستقبليا للأجيال القادمة وتدعم عملية استدامة التنمية كي لا يكون النفط نعمة أكبر من اللازم .